المملكة المغربية
جامعة محمد الأول وجدة
الكلية متعددة التخصصات
الناظور

الكلية متعددة التخصصات الناظور
Faculté Pluridisciplinaire de Nador

مختبر المجتمع والخطاب وتكامل المعارف
فريق البحث في الخطاب والدلالة: القيم المجتمعية

دراسات في أصوات العربية وصرفها

بحوث محكّمة

إعداد وتنسيق: عبد الحق العُمَري

منشورات مختبر المجتمع والخطاب وتكامل المعارف

1443هـ / 2022م

المملكة المغربية
جامعة محمد الأول وجدة
الكلية متعددة التخصصات
الناظور

مختبر المجتمع والخطاب
وتكامل المعارف
فريق البحث في الخطاب والدلالة:
القيم المجتمعية

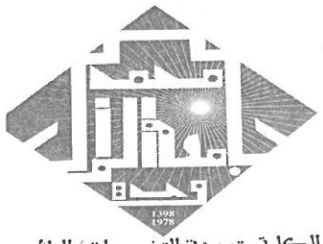

دراسات
في أصوات العربية وصرفها

بحوث محكّمة

إعداد وتنسيق: عبد الحق العُمَري

منشورات مختبر المجتمع والخطاب وتكامل المعارف
1443هـ/2022م

- الكتاب: دراسات في أصوات العربية وصرفها
- المؤلف: جماعي (إعداد وتنسيق: الأستاذ الدكتور عبد الحق العُمَري)
- موضوع الكتاب: الأصوات – الصواتة – الصرف – الصرافة – المعجم – التركيب – المصطلح
- الإيداع القانوني: 2022MO2082
- ردمك: 978-9920-30-756-7
- الطبعة الأولى: 2022
- الناشر: مختبر المجتمع والخطاب وتكامل المعارف بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور
- السلسلة: ندوات
- طبع: مطبعة وراقة بلال
- العنوان: شارع المدينة المنورة حي الأمل نرجس، فاس – المغرب
- الهاتف: 0535618603
- البريد الإلكتروني: imp.bilal@gmail.com

المحتوى

تقديم

عبد الحق العُمَري..... 11

القسم الأول: دراسات صوتية 15

- الوضع الصواتي "للألف الموصولة" من الهمز إلى الحركة

رفيق البوحسيني..... 17

- الوضع اللساني للنون في العربية

رشيد بن زگو..... 35

- المتصلات في اللغة العربية بين الاستقلال التطريزي والتبعية الصرفية

عبد النبي سفير..... 55

- دور الأصوات في بناء المعنى في اللسان العربي

خاليد حسني..... 73

- أصوات العربية بين الثبات والتغيّر من خلال التحليل الصوتي لبعض الصيغ الصرفية

الشاذلي الهيشري..... 87

- الإدغام بين الفكر اللغوي العربي والفونولوجيا التوليدية

فاطمة بولحوش..... 107

القسم الثاني: دراسات صرفية قديمة..... 127

- الصرف صفوة علوم العربية

سميرة حيدا..... 129

- من مظاهر تأثير الصوت والمعجم والنحو في أحكام التصريف الشكلي

احميدة العوني..... 145

- التنوين في العربية: أي وظيفة؟

عبد الكريم الدخيسي.....161

- جماليات المُكَوِّن الصرفي لدى عبد القاهر الجرجاني

زكرياء سلمان.....179

القسم الثالث: دراسات صرفية حديثة.....199

- اللواصق وأنموذج بناء الكلمة العربية

معتصم الكرطوطي.....201

- أبوفونيا جمع التكسير في المعجم العربي

أيوب أيت فرية.....213

- البنية الصرّفيّة غير السلسليّة والعلاقات بين المشتقات في العربية قراءة معجميّة

عواطف السمعلي الزّواري.....225

القسم الرابع: دراسات صرف- تركيبية 243

- الخصائص الصرف-تركيبية للتأنيث في اللغة العربية

محمد وحيدي.....245

- قضايا بناء الكلمة في اللغة العربية

عبد الكبير الحسني.....259

- فرضيات الإعراب وبنية الإضافة في اللغة العربية

حسان بوكيلي.....271

- الوجاه الدلالي الصواتي ومستويات التوازي النحوي

عبد العالي العامري.....291

- مبادئ الاقتصاد ونقائص الصرف، مقاربة أدنوية

عادل الساحلي.....299

القسم الخامس: دراسات في المصطلح..... 317

- المصطلح الصوتي والتركيبي في بعض المعاجم اللسانية

عبد الحق العُمَري..... 319

- بعض طرق ترجمة المصطلح الصوتي وإشكالاتها

عبد الجبار مرابطي..... 337

- التلاقح المصطلحي في اللسانيات، نماذج من الصواتة والتركيب

عبد الوهاب قزيبر..... 355

قضايا بناء الكلمة في اللغة العربية

ذ. عبد الكبير الحسني
جامعة السلطان المولى سليمان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
بني ملال – المغرب –

تقديم

طرحت في الأدبيات اللسانية العديد من المقاربات التي حاولت أن تنظر إلى مسألة بناء الكلمة من زوايا مختلفة منها من انتصر إلى الصّرف، ومنها من انتصر إلى التركيب، ومنها من جمع بينهما كما هو الحال بالنسبة لنظرية الصرف الموزع في صيغتها الأولى مع "هالي" و"مارنتز" (Halle and Marantz) التي ركزت على الجانب الصرف – التركيبي (Morphosyntaxe)، وهي المقاربة التي نحاول أن نستثمرها للبحث عن الإجابة المفترضة عن سؤال أين تبنى الكلمة؟ وما هي حدود التداخل بين بين الصرف والتركيب والدلالة، منتصرين في ذلك إلى دور المكون الدلالي في بناء الكلمة، إذ نعتقد أن حصر جوانب البناء في مجالي الصرف والتركيب يحدّ من القدرة التنبؤية للنظرية ويقزم حدود اشتغالها، فإذا كانت مكونات البناء تنتصر إلى جوانب الصرف والتركيب، فإن الوسم الدلالي للمفردة في مرحلة من مراحل الاشتقاق يدفع نحو الدخول في نقاش يرتبط بإشكال قرن اللفظ بالمعنى على اعتبار أن المدخل المعجمي يزاوج بين صورة شكلية خطية أو صوتية وصورة دلالية، نفترض تبعا للفاسي الفهري (2003) أن هناك صورة صوتية وصورة دلالية، فكيف يمكن الجمع بينهما؟

1- إشكالات أساسية

لقد تحدث محمد غاليم[1] عن بعض الثغرات التي توجد في اللغة ملخصا إياها في أن أصغر وحدة للفكر يمكن التعبير عنها باعتبارها مدركا مستقلا هي الكلمة؛ ولأن الكلمة مدرك ثابت في تجربتنا، فإننا نعامل الفكرة التي تعبر عنها على أساس أنها فكرة ثابتة، قبل أن يحدد موقفه من ذلك بكون النظر في استعمالات الكلمة الواحدة يثير الإشكال المتعلق بها إذا كانت تعبر عن تصور واحد مرن أو عن أسرة من التصورات المتحجرة والمتعالقة، ولكي يثبت ذلك، فإنه قدم مثالين نعتبرها محور الإشكال المطروح "الشاي في الكأس" و"الشق في الكأس"، لكي يبين أن الحرف "في" في المثالين يحمل دلالات مختلفة، ويبيّن فعلا أن الأفكار ليست كالكلمات.

[1]- محمد غاليم (2007) النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، ص: 90.

فإذا كان محمد غاليم هنا يوضح ويبين أن ما نعتبره فكرة لا يمكن أن نترجمها في كل مرة باللغة نفسها، فإن الإسقاط العام الذي يستوقفنا هنا يمكن أن يفسّر لنا إجمالا أن اللغة شيء والفكرة شيء آخر، كما يمكن أن يقودنا هذا الاعتقاد إلى صياغة خلاصة مفادها أن محمولات اللغة غالبا ما تقول أشياء غير الموضوعات التي تأتي مرافقة لها، بمعنى أدق إن تركيب اللغة يحمل وهم التوافق بينها وبين سمات الدلالة العامة، فالسّمات هنا يمكن أن تقاس على الأفكار التي يصعب أن تتطابق مع الكلمات تصوريا، وبالتالي فالحكم المطلق في توافق سمات التركيب مع سمات الدلالة يدخل ضمن الغريزة اللغوية التي تحتاج إلى الكثير من القلق المعرفي والتحليلي. اعتبارا أن القياس التجريبي للطرح يحتاج الى الكثير من المبررات التي تدعمه، كما أن الأمر يفرض توفرنا على الكفاية الملاحظية التي تفترض وجود عدد كاف من المعطيات التي تصلح لبناء تنبؤات حولها، انسجاما مع التحول الذي بات يعرفه البحث اللساني من انتقاله من المقارنة إلى الانخراط في المشروع العام الذي يدعو إلى انصهار المعرفة اللّسانية ضمن العلوم المعرفية[1]. وهو الأنصار الذي فرض إعادة صياغة الإشكالات التي شغلت البحث اللساني بشكل عام، بالنظر إلى أن جلّ الأعمال قدمت ما يفي من نتائج تخص بناء الكلمة في جانبها الصرفي والتركيبي (انظر الفاسي الفهري 98، هالي ومارنتز 93، هالي 96... وغيرهم) لكن لم تقدم في الوقت نفسه ما يكفي من مبررات حول دور المكون الدلالي في بناء الكلمة، اعتبارا أنه مكون أساس من مكونات التمثيل النحوي للنظرية اللسانية التوليدية[2]، وهو إشكال كبير نحاول أن ننخرط في بسط بعض معالمه تجريبيا من خلال تقديم ما يمكن أن يساهم في تغيير التصور العام الذي مافتيء يغيب الدلالة عن مشروع البناء العام للكلمة، ورغم أني اعتبر ذلك مبررا عن التولدين المتقدمين، لكني لا أجد ما يبرر استمرار غياب الدلالة بشكل أو بأخر عن النقاش الذي يستهدف بناء الكلمة خصوصا بعد المجهود الذي قام به "كاتز" و"فدور" اللذان حددا مكونات النظرية الدلالية في القاموس وقواعد الإسقاط؛ إذ يقوم القاموس بإسناد المعاني التي تدل عليها الوحدة المعجمية، بتعبير آخر يسند القاموس إلى كل وحدة معجمية مجموعة منتهية من المعاني التي تدل عليها الوحدة المعجمية. في المقابل، تقوم قواعد الإسقاط بعملية حساب للمعنى أو لمعاني الوحدة المعجمية؛ اعتمادا على معلومات القاموس وعلى الوصف البنيوي للجمل الذي يقدمه التركيب، ولكي يتم الحساب تقوم هذه القواعد بعملية ضم للمعاني ابتداء من أسفل السّامة المركبية وصولا إلى أعلي هذه السامة، ولا تأخذ هذه القواعد بعين الاعتبار إلا المعاني القاموسية التي تنسجم مع المعلومات، والعلاقات، والوظائف التركيبية، معنى هذا أن الحساب هو حساب تأليفي يؤلف بين المعاني والوظائف التركيبة والعلاقات.

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري (1998) المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار توبقال، ص 1.

[2]- عرفت مكونات التمثيل النحوي بعض التحول انسجاما مع التطور العام الذي عرفته النظرية اللسانية بين نموذج 57، والنموذج المعيار، والنموذج المعيار الموسع، وصولا إلى المبادئ والوسائط والبرنامج الأدنوي، وهي المكونات التي يمكن إجمالها في وجود بنيتين عميقة وسطحية من جهة، ومن جهة أخرى وجود صورتين منطقية وصواتية.

2- افتراضات بناء الكلمة

نستثمر في هذه المقاربة ما طرح في نظرية الصّرف الموزع (Morphosyntaxe)[1] التي قدمت العديد من القضايا المهمة المرتبطة بعلاقة اللفظ بالمعنى، ونحن نعلم أن هذه النظرية طرحت بداية في إطار إشكال بناء الكلمة في جانبها الصّرف تركيبي، وهي الفكرة المحورية التي طرحت في كثير من الأعمال "هالي" و"مارنتز" التي شخصت العلاقة بين اللفظ والمعنى من منطلق تدبير العلاقة بينهما داخل إطار الهندسة العامة للنحو، وهي الهندسة التي تفترض منا استحضار أهم المقاربات التي حاولت أن تناقش مسألة بناء الكلمة، وهي افتراضات معروفة لخصها عبد القادر الفاسي الفهري (2003)[2] في:

الموقف المعجمي: وهو الموقف الذي ظل ينادي بفرضية أن الكلمة هي أساس متوالية بين بياضين بناء على الحدود النبرية التي تفصل بين الكلمات صواتيا، أما عندما تتحقق على مستوى الكتابة فإنها تأتي ملازمة للكثير من اللواصق أو اللواحق التي تدخل ضمنيا على الجذر، وهي اللواصق التي تتعدد بين ما هو اشتقاقي وبين ما هو صرفي، على الرغم من أن اللواصق لا يمكن أن نعتبرها هنا ذات وظيفة اشتقاقية، بل ذات وظيفة صرفية، بمعنى أدق أنها لا تغيّر من الطبيعة المقولية للكلمة بخلاف اللواصق الاشتقاقية، وهي الأمور التي يمكن أن نتأملها من خلال البنية التالية:

1- سَتَضْرِبُه

من المؤكد جدا أن الملفوظ يحمل كلمة واحدة، وهو في الأصل جملة تامة في اللغة العربية، ألا أنه من الممكن فصل السين عن جذر لأنها تحيل على الوجه أو المستقبل، كما يمكن فصل الهاء لتحيل على الفضلة، وهناك أيضا الفاعل المعبر عنه بالحركة، كما يمكن فصل التاء لكونها لاصقة تحيل على الشخص. لكن إذا ما حاولنا أن نجد ل (1) مقابلا في الفرنسية مثلا، فسنصادف مجموعة من الكلمات: (Tu va Le Frapper)، وهذا أمر يعود بالأساس إلى طبيعة اللغتين، فاللغة الفرنسية لغة تركيبية بالأساس، في حين أن اللغة العربية لغة اشتقاقية تمنح إمكانات هائلة لمستعمليها،

طبعا قد نصادف في المعجم كلمات أخرى من قبيل: تضرب وهي في الأصل من جدع ضرب الذي يختلف عن جدع آخر مثل: ضُرب؛ ضَرْب، ونحن نعرف أن الجدع في الأصل يتضمن في طبيعته سمتي البناء والجهة، إذ يمكن فصل الحركات لنحصل على الجذر، لكن يكاد يكون الأمر مختلفا عندما نقارن هذا الكم الهائل من المداخل مع الفرنسية مثلا، التي نصادف فيها الفعل Frapper والذي هو في الأصل Frappe بحركة معجمية محددة، إلا أن

---

[1]- أخذت هذه المعطيات من محاضرة للأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب سنة 2004، وهي محاولة لتقريب وجهة نظر الأستاذ حول مسألة الصرف الموزع ودورها في بناء الهندسة العامة للنحو، وللمزيد من المعطيات حول هذه النظرية يرجى العودة إلى كتاب: المقارنة والتخطيط، لعبد القادر الفاسي الفهري، الصادر عن دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 1998.

[2]- اقتطفت هذه المواقف من عبد القادر الفاسي الفهري (2003) سلسلة محاضرات بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب.

هذه اللغات تجعل من الجدع هو الجذر، والجدع مكون من الصوامت والصوائت/ الحركات، كما نجد في الفرنسية أن Frapper لا تمايز في زمنها بين الماضي أو الحاضر أو المستقبل أو حتى عندما تكون في بناء آخر كالبناء للمجهول مثلا. بينما في اللغة العربية فالأكيد أنك عندما تنتقل من ضرب إلى ضُرب إلى ضَرْب، فإنك أمام معان مختلفة ومتباينة تماما، إذن هناك تقلبات في الجدع بحسب الاستعمال في البناء، وبحسب الجهة والمقولة (Catégorisation)، وعليه قد نصل أن اللغة العربية هي لغة اشتقاقية في حين أن الفرنسية هي لغة سلسلية تركيبية بطبيعتها.

يدفعنا هذا الافتراض إلى التسليم بأن الكلمات توجد كما هي في المعجم بكل سماتها، مما يطرح لنا إشكالات أخرى بصدد عملية تنظيم المعجم الذي من المفروض أن يضم عمليات ترتبط بالصرف والتصريف والاشتقاق، وعليه فإنه افتراض سيوازي بين المدخل المعجمي والكلمة كيفما كان بناؤها، لتدخل المعجم بناء على افتراضين:

أ- **الافتراض الصرفي**: وهو افتراض بني على أن المكون الصرفي ليس مركزا في مكان واحد من النحو، بل إنه موزع على مكونات كثيرة داخله (النحو)، ومن ثمة فإن الصياغة الصرفية للكلمة لا يمكن أن تبقى ثابتة، بل تتغير كلما تغيرت الكلمة بالمكونات النحوية الأخرى [النقل؛ الإلحاق؛ الضم.][1]، بمعنى أدق قد نقول إن هذا الافتراض يجعل من أجزاء الكلمة صرفيات تدخل في معجمة الكلمة ليتم إدخالها إلى المعجم بكل لواصقها وسماتها.

ب- **الافتراض الاشتقاقي**: هو افتراض ينبني على الجذوع؛ أي أن المعجم الذي سيتولد عنه سيكون أقل حجما من الافتراض الأول، لأنه سيعطي إمكانات محدودة في القوالب التي يتيحها نسق اللغة العربية في تحديد المداخل المعجمية المناسبة بطريقة تحترم مراحل الاشتقاق وخصوصياته.

الموقف المبني على الجذر: هو الموقف هو الذي يهمنا بشكل كبير في مسار البحث عن مركزية واستقلالية اللفظ عن الدلالة، بمعنى هناك جذور هي الأصل في المعجم والأصل في اشتقاق الكلمة، وهو افتراض يطرح أن المداخل المعجمية يتم تقليصها، لكن في مقابل ذلك يطرح الأمر العديد من المشاكل على مستوى الفصل بين بنية الجذر وبنية الكلمة، ومنه ماذا يجب علينا أن نضع في النظام الحاسوبي/ المعجمي/ القاعدي[2].

في ظل هذا النقاش برز لنا إشكال آخر في الدرس اللساني يرتبط بإشكالية قرن اللفظ بالمعنى على اعتبار أن المدخل المعجمي يزاوج بين صورة شكلية خطية أو صوتية وصورة دلالية، نفترض تبعا للفاسي الفهري (2003) أن هناك صورة صوتية وصورة دلالية، فكيف يمكن الجمع بينهما؟

---

[1]- الصواتة والصرف (2014): ترجمة محمد بلبول وعبد الرزاق التورابين توبقال، ص 37.

[2]- نحن نعلم أن القدماء عندما تناولوا مسألة الجذور فإنهم صنفوا ذلك إلى جذور مجردة وجذور مزيدة، والمزيد عندهم، حسب الفاسي الفهري، يطرح مشاكل عدة مثلا إذا قلنا خروج واستخراج، فكيف يمكن أن نحسم في طبيعة الجذر، فهل يمكن أن تمثل خروج واستخراج جذورا مستقلة، هذا الجدل أفرز لنا نقاشا كبيرا مفاده هل ندخل في المعجم الجذور البسيطة أم الجذور المركبة التي دخلت عليها الزيادة.

طرح "دو سوسير" اقتراحا حول مسألة الربط بين الصورتين من خلال القرن بين اللفظ والدلالة، إذ اعتبر أن العلاقة بينهما هي علاقة ازدواجية أو كما سماها بالقرن الاعتباطي، لذلك اختلفت اللغات في الدلالة على المعنى نفسه بألفاظ أو أصوات أو عبارات مختلفة (كلب؛ dog؛ chien)، فمن حيث المبدأ يمكن أن نفصل الصوت أو الصورة الصوتية عن الصورة الدلالية، فحينما نقول مثلا dog في منطقة ما فإننا نحيل على الشيء نفسه في منطقة لغوية أخرى، وبالتالي فإن هذه المنطلقات قد تساهم في بلورة انطلاقة مثالية للبحث في استقلالية الدلالة عن باقي المكونات اللسانية الأخرى، ونحن إذ نقول ذلك نقصد أن المكون الدلالي يمكن أن يشكل مركزية مهمة في التحليل اللسانيات الحديث، فعملية الفصل بين اللفظ والدلالة نعتبرها عملية معقدة جدا لأنها تدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: ما هي الإمكانات المتاحة أمام النظام الحاسوبي لإدراج مدخل معجمي ما ضمن لائحته؟ هل ندخله من منطلق القرن بين اللفظ والدلالة، أم يمكن أن نتصور أننا ندخل السّمات الدلالية – التركيبية في مرحلة أولى، ثم بعد ذلك نلحق بها السمات الصوتية كوحدات معبرة لها استقلالها الذاتي، أو بعبارة أخرى يمكن أن نطرح السؤال أكثر عمقا: متى يتم الملء المعجمي؟ وهل يتم بالسمات أم يتم عبر قرن اللفظ بالدلالة؟

هناك العديد من المقاربات التي حاولت أن تجيب عن السؤال، كما أن هناك العديد من المقاربات التي قربت لنا صورة الملء المعجمي بتصورات مختلفة، ففي نموذج تشومسكي (57) الذي تخلى عنه فيما بعد، حاول أن يفسّر الملء بناء على الرموز المتولدة في التشجير الحاسوبي للكلمة، وهو الملء الذي يراعي الطبيعة المقولية للكلمة بين الفعل أو الاسم، على أساس وجود فرق بين البنية العميقة والبنى الأخرى المتولدة عنها في البنية السطحية التي تتحول إلى لفظ، إذن نحن نتكلم عن مستويات للمعالجة تربط بين الدلالة والصوت، فإذا كانت الكلمة صوتية فإنها تحتاج إلى تحويل، وهي العملية التي أطلق عليها بالتأسيمات (Nominalisation)، أي تحويل الفعل إلى اسم، وهو تحويل مقولي.

وهناك افتراض يقول إن الملء المعجمي لا يتم في مستوى البنية العميقة، وإنما يتم حينما تتم كل العمليات التركيبية، وبالتالي ما يدخل هنا ليس الكلمة كما هي موجودة، بل الذي يدخل هي سمات دلالية وتركيبية، وبعد ذلك يتم إلحاق السّمات الصوتية الأخرى في نهاية المطاف.

في مقابل ذلك، يطرح الفاسي الفهري أن اللغة الفرنسية تعرف العديد من المشاكل في عملية الإدخال المرتبطة بالوحدات المعجمية، وهي إشكالات أساسية فرضتها طبيعة اللغة من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة الضوابط المفروضة على قواعد الملء المعجمي، إذ نجد مثلا (tu le Vera) المشتقة من الفعل (voire)، فما هي المادة التي ينبغي أن ندخلها المعجم (vere) أم (voire)، وإذا اعتمدنا على فرضية الملء المعجمي المبكر قد نجد (mer) والصفة هي (marin)، فماذا ندخل المعجم الأولى أم الثانية، أما إذا اعتمدنا على فرضية الملء المعجمي المتأخر،

فإننا لا نحتاج إلى تحويلات لأن الصرف لا يكون منظورا في المستوى الدلالي، بل ما يكون هو المستوى صرف-صوتي فقط، كما هو الحال بالنسبة ل[1] (sal) (salin).

من المفيد جدا أن ننظر في هذين الافتراضين: الملء المعجمي المبكر والملء المعجمي المتأخر، ففي المبكر نفترض، تبعا للفاسي الفهري، أنه تتم المزاوجة بين السّمات الدلالية والتركيبية وبين السّمات الصوتية، بالنظر إلى أن ما تطرحه نظرية الصرف الموزع كما تصورها هالي ومارتز، في كون الملء المعجمي فيه ضرب من المجزوئية، بناء على مبدأ التراتبية في ذلك، فالبداية تكون مع التركيب ثم الدلالة فيما بعد، أما ما يرتبط بالصوت والصرافة فإنهما يدخلان في وقت لاحق، وبعد ذلك، وفي الطريق إلى الصورة الصوتية تدخل العناصر الصوتية.

يجب أن نمايز في هذا الباب بين المدخل المعجمي والمفردة، فالمفردة هي مجموعة من سمات النطق، أما الدخلة المعجمية هي عبارة عن مصفوفة من السمات الواردة داخل النظام الحاسوبي، إلا أن هذا الافتراض قد أزعج بافتراض آخر يقول بوجوب أن ندخل المصفوفة الدلالية والصرافة في الوقت نفسه.

ففي نظرية الصّرف الموزع نجد أن الجوانب الصوتية هي الكلمة والجوانب الصرفية تعالج في إطار بناء المفردة، وبالتالي يمكن أن نجد في هذا التصور تشابها أو تقاربا في القوانيين داخل المستوى الحاسوبي، إذن فمبدأ المجزوئية يتم اتخاذه أساسا جوهريا لمعالجة النظام التركيبي الذي يعمل على تأويل البنية التركيبية إلى أجزاء دلالية ثم صوتية أو خطية، وبالتالي يتم الفصل بين الصوت والدلالة، وهو الفصل الذي يتيح لنا الحديث عن إمكانية البحث في المؤشرات التي قد تجعل من المكون الدلالي مكونا مستقلا ومركزيا في التحليل اللساني، إلا أن أي نظام مركزي يجب أن يشتغل وفق ما تنتجه أنساقه من وحدات قابلة للمعالجة والتحليل، بل إن فصل الصّوت عن الدلالة في النظام الحاسوبي يعطينا صورة جديدة للنحو يمكن أن تتخذ الخطاطة التالية:

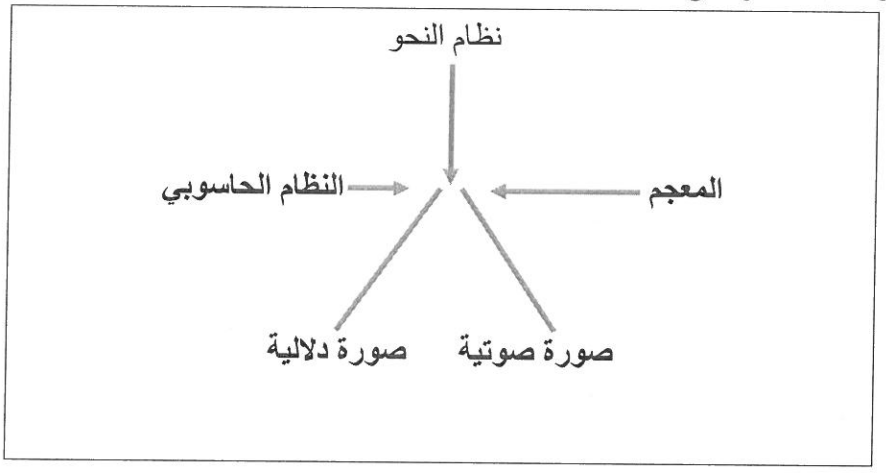

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري (2003) سلسلة محاضرات بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب.

نفترض، تبعا للفاسي الفهري، أننا نحتاج في النظام الحاسوبي إلى كل مكونات الصورة الصوتية والصورة الدلالية، ثم يقع الافتراق فيما بعد. فإذا نظرنا إلى بعض الأسماء من قبيل sal وsalin نجد بعض السمات الصوتية التي لا نحتاج إليها في الصورة الدلالية والتي تذهب مباشرة إلى التأويل الدلالي، والتأويل الدلالي هنا يفسّر وفق ما تحيله الصورة المنطقية في النحو.

إذن هناك نظام حاسوبي يضم جميع المكونات الصرفية والدلالية والتركيبية... وهناك المعجم الذي يضم المداخل المعجمية بكل تفاصيلها الصرفية والصوتية والدلالية، إلا أن نظام النحو العام يحاول أن يفحص كل المداخل وفق طبيعة السمات العامة المتوافقة مع سلامة التأويل الدلالي من جهة، ومن جهة أخرى متوافقة مع طبيعة البناء التركيبي المحتمل، لذلك فإن فرز الصورة الصوتية عن الصورة الدلالية يتم في المفترق نحو خرج الكلمة (Output Of Word) التي تتكون أساسا من مجموعة من المتواليات النهائية، أي جدوع الكلمة التي تهجى بقواعد بناء الكلمة.

3- فرضية مركزية الدلالة في بناء الكلمة

فعملية التقاط هذه الإشارات تبرهن أن مجموعة من اللسانيين قد عمدوا إلى فصل الدلالة عن التركيب والصرف والصوت واللفظ ودفعوا نحو اعتبارها مكونا أساسيا ومستقلا عن المكونات الأخرى، رغم التقاطع الكبير بينها إلا أن العمل الإجرائي فرض ميدان خاص بالدلالة للإحاطة الشاملة بالمعرفة الدلالية وطرق بنائها، ومعرفة كل السمات التي تدخل في تأسيس المعنى باعتبار أن كل مستويات التحليل اللساني تبحث عنه وتتبع مراحل تكوّنه تركيبيا وصوتيا وصرفيا ومعجميا، وهي إشارات تفيدنا في التأكيد أن الدرس اللساني هو درس يراعي جوانب متعددة في التحليل اللغوي، فإذا كان الفصل بين الدلالة والمكونات الأخرى فصل إجرائي، فإن هذا يزكي، في نظرنا، مشروعا مستقبليا يهدف البحث عن مركزية الدلالة في البحث اللساني الحديث، بخلاف ما كان يروج له سابقا في كون المكون الدلالي هو مكون ثانوي لا نحتاج إليه إلا في مستوى الصورة المنطقية أو في محطة التأويل الدلالي.

عندما نتأمل المواقف الكثيرة التي تولدت من منطلق البحث المتواصل داخل اللسانيات، فإننا ندرك أنّ العديد من النظريات والمقاربات التي تستهدف بالدرجة الأولى الطريقة التي تولد بها الكلمة، فإننا نروم من وراء ذلك طرح نقاش موسع حول دور السّمات في ذلك عبر رصد مراحل تكوينها والطرق التي تبنى بها داخل نسقنا اللغوي من جهة، ومن جهة أخرى داخل نظامنا الذهني.

لابد أن نوضح في البداية أن توزيع السمات في اللغة العربية يخضع في نهاية المطاف إلى هندسة رياضية تحترم طبيعة المقولة، كما تحترم الخصوصية المعجمية للكلمة، بمعنى أن توزيع السمات له سلمية وتراتبية محوسبة غير اعتباطية، هو الأمر الذي أوضحه الفاسي الفهري (1998) الذي صاغ قاعدة عامة للسمات وفق الترتيب التالي:

- سمات الشخص > سمات العدد> سمات الجنس.

لوضع صورنة لهندسة السمات اقترح الفاسي الفهري (1998) شجرة للسمات تتوزع على الشكل التالي:[1]

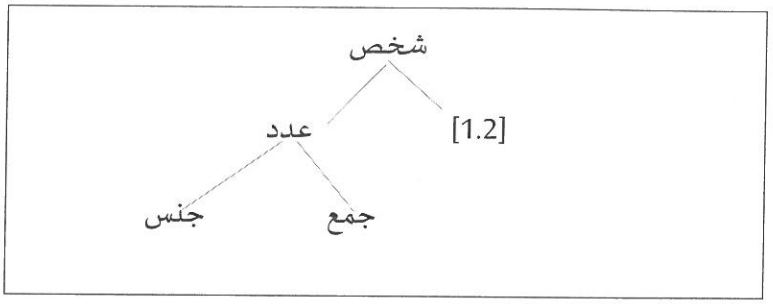

يجب أن نوضح أن سمة الشخص باعتبارها تقف على رأس هرم الشجرة، فإننا نفترض أنها سمة عليا تبنى وفقها كل السمات الأخرى التي تتموقع في الأسفل، وبما أن هذه السلمية يمكن أن تطبق على الضمائر المتصلة، فإنه بإمكاننا نفترض تبعا للفاسي الفهري أن الضمائر باعتبارها علامات تطابق هي أساسا ضمائر مدمجة.

إذا ما تمت برمجة السّمات باعتبارها وحدات محوسبة، فإنه من الواجب أن نحدد طبيعة الوجائه (Interface) التي تسمح بتوليد الكلمة، هي الوجائه التي تفصل بين ما هو معجمي وبين ما هو دلالي ونحوي، هو ما دفع بالدلالة المعرفية إلى تقديم منحى جديدا في بناء المعنى يتأسس على تصور يفترض أن الدلالة هي عبارة عن مضمون ذهني تصوري، فهي تشمل كل المعلومات والمعارف التي يستدعيها المضمون، هنا نستحضر بكل قوة دور الإنسان الجوهري في بناء المعنى، لأنه يملك كل القدرات التي تدفعه إلى صياغة المعنى الذي يريده، هنا تبرز أيضا أهمية السّمات باعتبارها وحدات مدمجة يتم استحضارها وتنشيطها كلما دعت الضرورة إلى ذلك، فنحن لا نستحضر كلها في وقت واحد، إنما يرتبط حضور ذلك بتنظيم محوسب ودقيق يفرضه النظام الحاسوبي للذهن باعتباره آلة انتقائية خارقة، ونحن إذ نفترض ذلك، فإننا ندافع في الوقت نفسه على أن السّمات موضوعة بشكل جزئي داخل القواعد الدلالية وليس ضمن خصائص البنية الداخلية، لذلك قد تشترك مجموعة من الكلمات في القاعدة الدلالية نفسها، إلا أنها قد تختلف في بنيتها الداخلية مما يجعل من دخل ليست هي خرج رغم كونهما يشتركان في الكثير من السمات القاعدية من قبيل: [+ف]؛ [+ح]؛ [+ز]؛ [+وج][2]... هنا نستحضر الوجائه المعجمية باعتبارها عيينات أولية مكوّنة من منطلق الدّمج المقولي للمداخل المعجمية، لنتأمل التراكيب التالية:

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري (1998)، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 48.

[2]- يشير الرمز ف إلى الفعل، والرمز ح إلى الحدث، والرمز ز إلى الزمن، والرمز وج إلى الوجه، ولا يمكن أن نسلم كونها اللائحة النهائية للسمات بالنظر إلى أن جهة بناء الفعل قد تعرف تغيرات في الطريق الاشتقاق مما يجعل معنى دخل مختلفا عن معنى خرج، ونحن نعلم أن السمات المشتركة أصبحت تدخل ضمن قواعد الحشو داخل المعجم، مما دفع نحو تبني نظرية عامة تحفظ المعجم من الحشو هي نظرية س خط التي كان الهدف منها في البداية هو إبعاد قواعد الحشو عن المعجم عبر جعل المكونات المعجمية حاملة للسمات المميزة التي تجعل من المداخل المعجمية مميز بعضها عن بعض.

2 – تتكون السيارة من مجوعة مكونات: محرك وعجلات وأبواب ومكابح.

إذا ما تأملنا المكونات العامة التي تتكون منها السيارة، فإننا ندرك أن المحرك جزء من السيارة، والعجلات جزء من السيارة، والمكابح جزء من السيارة، بمعنى أن المحرك والعجلات والمكابح تعود بأصلها إلى قاعدة دلالية واحدة هي السيارة، إلا أن كل واحد من تلك المكونات يتفرد بوجه متميز ومختلف عن الوجه المشترك. ما يفيدنا في هذا الأمر أن بناء تلك العناصر أو المكونات يعود إلى وجود خصائص أساسية التي من المفترض أن تكون بينها علاقة تصورية مع التجربة الإدراكية؛ لأن كل خاصية هي في الأصل القدرة على تعايش التجربة مع مجموع القواعد الدلالية المشتركة. قد يتسم الطابع التشاركي بالعديد من الخصائص المعقدة، ومع ذلك فهي تستمر بكل تفاصيلها في الحفاظ على المكون القاعدي الأساس باعتباره المشترك الذي يحمي القاعدة الدلالية العامة.

من المهم أيضا أن نؤكد أن البناء الدلالي من الناحية أخرى يتصف بالدقة على المستوى تحديد المعنى وبنائه، فهو الأساس الذي نرومه لتحليل العلاقة اللغوية لكل تركيب أو جملة، إذ تتضح معالمها الكبرى في الدور الذي يضطلع به في التمييز بين كتب وكتاب وكاتب ومكتوب، فهي تحمل المعنى النووي أو المضمون القاعدي الدلالي نفسه، لأنها تحمل كلها معنى من معاني الكتابة، إلا أن التمييز بينها يرتبط بالطريقة التي ينتظم من خلالها المعنى، و هي طريقة أخرى من الطرق التي تشتغل بها القاعدة الدلالية التي تحمل وجائه دلالية متعددة ومختلفة إلا أنها تعود في نهاية المطاف إلى المشترك القاعدي الذي تضمنه الدلالة.

إن الحديث عن القاعدة الدلالية باعتبارها المشترك الذي تعود إليه كل المعاني الموظفة، يدفعنا للحديث بشكل منطقي عن الوجائه النحوية التي تعتبر الخرج التركيبي الذي يحمل المعنى، ونحن إذ نشير أن المهم بالنسبة لنا ليس البحث في المكون الأكثر بروزا في العلاقة التركيبية، فإن الأهم هو الإشارة أن أي خرج تركيبي هو واجهة لمعنى أو دلالة معينة، على اعتبار أن مركزية التحليل تدفع نحو اعتبار المكون الدلالي أسبق من حيث التكوين على التراكيب اللغوية، ولعل في نظريات الاكتساب والتعلم ما يفيدنا في الأمر، فنحن نتصور العالم قبل أن نبدأ في التعبير عنه باللغة، التصورات سابقة عن اللغة، وهي معطيات يجب استثمارها بشكل جيد للدفع بالنظرية الدلالية نحو إعادة ترتيب منطلقاتها وفق ما تم التوصل إليه من نتائج في نظريات الاكتساب والتعلم عبر تغيير معالم المثلث اللساني إلى النموذج أسفله:

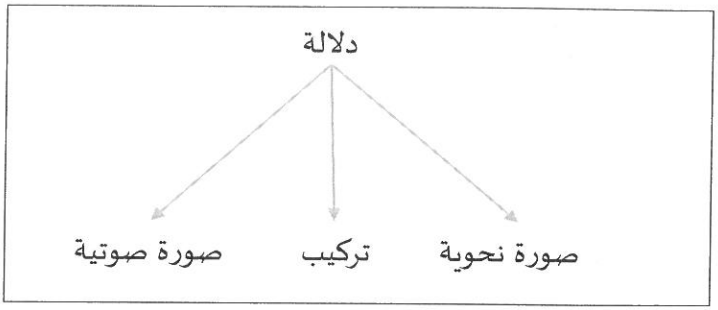

يبدأ البناء من الدلالة بالنظر إلى السمات الكبرى التي تتوفر عليها قاعدة البيانات الدلالية، وهي قاعدة تكتسب من المعرفة باللغة باعتبارها حالة بيولوجية تتطور عبر مراحل متعددة من النمو، فتصورات الرضيع ليست هي تصورات الطفل، وتصورات الطفل ليست هي تصورات الشاب، وهكذا... رغم أننا نتحدث عن كائن بيولوجي واحد، فاكتشاف العالم يبدأ بالتصورات ويتطور إلى حالة لغوية بعدما نكتشف اللغة، وفي اكتشافنا للغة نكتسب السمات القاعدية التي تحول التصورات إلى لغة حاملة لدلالة ومعان مختلفة، لذلك نحتاج إلى قاعدة بيانات مقولية تؤول الدلالة وفق تركيب لغوي يناسب السمات المؤولة، كما نحتاج إلى تأويل صواتي يؤول التراكيب اللغوية وفق تهجية تناسب خصوصية اللسان، وعليه فإننا نفترض أننا ننطلق من مبادئ دلالية واحدة، إلا أننا نمايز بينها بالنظر إلى الوسائط التي تفرضها العشيرة اللغوية نحويا وصواتيا، لتتحول الصور التركيبية والنحوية والصوتية إلى وجائه للدلالة، لأنها تملك القدرة على ترجمة المعنى بصورة تتلاءم مع اللسان، فالبيانات القاعدية كلية من حيث السمات، فهي مبادي عامة نشترك فيها بالنظر إلى الحالة الواقعية للذهن البشري، وبالنظر أيضا إلى أن أصل البحث في اللغة هو المعنى، ثم بعد ذلك تبدأ مرحلة أخرى من مراحل الاشتقاق تفرض وجائه مقولية سمتها التحول، فسمات المميزة للكلب هي نفسها عندما نعبر عنه مقوليا ب dog أو chien، مع الاحتفاظ بالحق في توسيع قاعدة المعنى نحو ما تمليه الثقافة والعادات التي نعتبرها من المكونات الكبرى للعشيرة اللغوية.

خاتمة

حاول هذا البحث أن يفتح بابا على أهم المقاربات التي اهتمت ببناء الكلمة، وهي المقاربات التي حاولنا أن نستثمرها بشكل يدفعنا نحو التأكيد على أن بناء الكلمة يكون دلاليا أولا بناء على ما تقوله فرضية مركزية الدلالة في البحث اللساني الحديث، فهناك تمايز بين الصيغة اللغوية والصيغة الذهنية، إلا أن الصيغة اللغوية هي واجه من الوجائه التي تساعد على منسقة الجذر والدفع به نحو المعيارية، مؤكدين أن بناء الكلمة يرجع بالأساس إلى الهندسة العامة التي تحكم توزيع السمات الدلالية في اللغة.

المصادر والمراجع

- عبد القادر الفاسي الفهري (2005)، سلسلة محاضرات وعروض بمعهد الدراسات والأبحاث للتعريب. الرباط، المغرب.

- عبد القادر الفاسي الفهري (1988)، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

- عبد الكبير الحسني (2018)، السّمات الدلالية المتصلات وهندسة توزيعها في التركيب: دراسة مقارنة، ضمن مجلة اللسانيات العربية التي يصدرها مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. العدد السادس.

- عبد الكبير الحسني (2015)، البنيات الدلالية للزمن في اللغة العربية: من اللغة إلى الذهن، دار كنوز المعرفة، الأردن.

- عبد الكبير الحسني (2015)، التصور الاستعاري للزمن: من إدراك اللغة إلى إدراك الذهن، ضمن مجلة اللسانيات العربية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. العدد الأول.

- محمد الرّحالي (2003)، تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

- محمد غاليم (2007)، النظرية اللسانية والدلالة العربية المقارنة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب.

- محمد غاليم (2001)، سمات جيهية في الأشياء والأوضاع، أبحاث لسانية، المجلد 6، العدد 2، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

- محمد غاليم (1999)، المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب.

- Chomsky, N (75). Reflection on Language, Pantheon, New York.
- Chomsky, Noam, (72). Questions de semantique, Seuil, Paris.
-Croft, W & Cruse, D (2004). Cognitive linguistics. Cambridge: Cambridge University Press.
-Holmqvist, K. (1993). Implementing cognitive semantics. Lund University Cognitive Studies 17. Lund: Lund University.
- Katz & Fodor (63) .The structure of a semantic theory, language; 39.
- Katz (72), Semantic theory, Harper & row publishers.
- Evans, V, & Green, M. (2006). Cognitive Linguistics: An Introduction. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Fauconner, G. (1987) .Mental Représentations, MIT Press, Cambridge Mass.